



بين مطرقة التضخم وسندان التقشف

# بين مطرقة التضخم وسندان التقشف

بواسطة

منصة العدالة الاجتماعية  
Social Justice Platform



 creative  
commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

[www.sjplatform.org](http://www.sjplatform.org)



تأتي موازنة العام المالي 2018/2017 بما لا تشتهي الأُنفس. فقد جاء البيان المالي مؤكداً تطبيق الحكومة إجراءات تقشفية أقل ما يقال عنها أنها دراكونية، فما أزمعت الحكومة على تطبيقه من قصف للخدمات، التوسع في السياسات النيوليبرالية وإلغاء الدعم أتى مصحوباً بموجة تضخم لم تشهدها البلاد في الذاكرة الحية، وعلى أعقاب أكبر انخفاض في سعر العملة وما أجراه ذلك من سقم على الاقتصاد المصري المهدد. ففي الوقت الذي يحتاج المصريون فيه إلى حكومتهم لترفع عنهم -ولو قليلاً- من الآثار السلبية المترتبة على فشلها في إدارة الملف الاقتصادي، تيرأت منهم الحكومة بعد اتخاذ إجراءات حمائية ضعيفة لا تقابل الإفقار الناتج عن هذه السياسات.

من أهم سمات البيان المالي هو تقديمه توصيفاً وافياً للمناخ الاقتصادي وقت إعداد الموازنة والظروف المحيطة بها، وكيف تؤثر المؤشرات المختلفة على الأولويات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار عند إعداد الموازنة. ويجب أن يقدم البيان أيضاً كل بنود الإنفاق الحكومي بتقسيماته المختلفة وأهم المصروفات والموارد والإيرادات ومصادر تمويل العجز وأن يشمل كل معلومة ممكنة عن الموازنة. كما يقدم لنا أيضاً مقارنة بالأعوام الماضية وتفصيل إنفاقها والأهداف العامة في المدى المتوسط.

ومن الجدير بالذكر أن موازنة هذا العام قد طُرحت بعد عدة مشاورات مع صندوق النقد الدولي، ألزمت الحكومة نفسها بها بعد قبولها حزمة القروض التي تزعمها الصندوق لإنقاذ الاقتصاد المصري من أزمة الدولار ونقص احتياطي النقد الأجنبي، لتستبدل لاحقاً أزمة الركود التضخمي الناتجة عن سياسات ضريبية ومالية أنتهجتها الحكومة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في السطور القادمة، سنقوم بتحليل بعض جوانب البيان المالي لنقدم لكل مهتم بالشأن الاقتصادي المصري تفصيلاً مبسطاً لأهم السياسات المالية والاجتماعية للحكومة المصرية في العام المالي 2018/2017، وتأثيرها على المواطن العادي في حياته اليومية.

## أهم ملامح البيان المالي للسنة المالية 2018/2017

يقدم البيان رؤية غير واقعية وغير شاملة للاقتصاد المصري، فقارئاً البيان قد لا يلاحظ للمرة أن البلاد تمر بأزمة اقتصادية طاحنة، بل ويتباهي البيان ببعض الإنجازات العامة التي يجب علينا التمحيص فيها قبل الورد إلى التقسيمات الاقتصادية المفردة. بنظرة سريعة على كيفية إدارة الحكومة لأزمة النقد الأجنبي نرى أن الحكومة قد لجأت إلى الاقتراض والتعويم (من خلال تحرير سعر الصرف) لتمويل احتياجات النقد الأجنبي وإخراج الحكومة من أزمة العملة، وهو ما لم ينتج عنه فقط أزمة أخرى في تمويل الواردات التي تعتمد عليها العديد من الصناعات والمواطنين لتمويل حاجاتهم الأساسية والإنتاجية، بل وترتب عليه أيضاً موجة من التضخم أتت على الأخضر واليابس حيث فاق التضخم 31% وقت إعداد البيان. وبالرغم من أن معدل التضخم قد فاق توقعات صندوق النقد الدولي بمراحل -فقد توقع الصندوق أن مستوى التضخم سيقارب الـ 18% - إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإقناع الحكومة بأن خطة الصندوق غير مكتملة الأبعاد، وغير مترابطة مع واقع الاقتصاد المصري. وهكذا، فقد نزلت الحكومة على رغبة الصندوق وحكمته الاقتصادية النظرية المتهاكمة، والتي تنص على أن محاربة التضخم تكون برفع أسعار الفائدة، فكلما فشل ارتفاع أسعار الفائدة في احتواء التضخم زادت الحكومة بمباركة الصندوق مرة أخرى. وبالرغم من أن هذا التكتيك عادة ما يؤدي للنتيجة المرغوبة إلا أنه لم يؤخذ في الاعتبار انخفاض ثقة المصريين في القطاع البنكي عامة، وانخفاض اختراق النظام البنكي لحياة المصريين الاقتصادية خاصة مما جعل جُل إنجاز هذا التكتيك هو تحجيم الاستثمار وإثقال النظام البنكي بفوائد متراكمة دون حل الأزمة الأصلية لتزيدها مرضاً على وجع.

ولربما يأتي قسم المخاطر المالية بأكثر صفاقة في البيان كله، فالقسم المخصص للمخاطر المحلية والعالمية بالكاد ذكر المخاطر المالية المحلية وكأن الاقتصاد المصري واحة ازدهار لم تشهد أزمة طوال الشهور والأعوام الماضية، بينما أفرد صفحات للمخاطر المتمثلة في خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، مخاطر أعباء الديون في الإتحاد الأوروبي وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واحتمالية تبني سياسات حمائية أو تقشفية في الدول السابق ذكرها. ولا نقول أن هذه العوامل لا تشكل مخاطر على الاقتصاد المصري ولكن أفراد هذه العوامل بهذا الشكل يشير الي تنصل الحكومة من المسؤولية تجاه أي أثر سلبي على الاقتصاد المصري، حتى زيادة أعباء الدين من الأدوات قصيرة الأجل يذكر في البيان وكأنه واقع، ولا يمثل نتيجة للسياسات الحكومية، كما نلاحظ أن البيان لا يتجاهل السياسات الاقتصادية وتوابعها فحسب، بل يتعامل فقط مع عدد محدود جداً من السياسات الحكومية التي تعتبرها الحكومة سراً في إنجاز المسار الاقتصادي. فمن الإنجازات التي يأتي بها هذا البيان تقنين التشوه الذي ألحقه البرلمان بالمخصصات الدستورية للصحة والتعليم والبحث العلمي في تهرب واضح من المؤسسات الحاكمة من التزاماتها الدستورية، فقد طبّق البيان المالي الطرق الملتوية التي اتخذها البرلمان للوصول إلى نسب العام الماضي من إدراج فوائد الديون كجزء من

الإنفاق على التعليم والصحة، كما أدرج المستشفيات الخاصة بالجيش والشرطة ومصرفات الصرف الصحي في حساب الناتج الإجمالي لمصرفات الصحة لتجنب زيادة الإنفاق على هذه الأبواب، مما يعني أن هذه الأبواب لن تحافظ على مستوى خدماتها الضعيف أصلاً، بل ستواجه انحساراً قوياً سيكون المتضرر الأول منه هم المواطنين الأفقر المعتمدين على الخدمات الحكومية. هذا بالإضافة إلى تباهي الحكومة بتحقيق فائض أولي بدلاً من العجز، وهو ما تصوره الحكومة كنصر اقتصادي بارز، برغم أن حساب العجز (أو الفائض) لا يتضمن بند الفوائد في المصروفات الذي لم يحافظ فقط على منصبه كأكبر بند في المصروفات -حيث يشكل أكثر من 31.5% من المصروفات- بل ازداد بأكثر من 77 مليار جنيه مصري عن العام الماضي، أي بأكثر من 25.3%. فبدلاً من مواجهة حقيقة أن العجز الكلي مازال في زيادة، اختار البيان أن يتباهى بنجاح زائف لم ينتج إلا عن تجاهل أكبر مشكلة تواجهه ألا وهي "الديون".

ومن المهم أن نأخذ في الحسبان عند قراءة هذا التقرير، التمييز بين الموازنة المعتمدة للعام المالي 2016-2017 والتعديلات المتوقعة لها الواردة في البيان المالي لعام 2017-2018، حيث تم أخذ التوقعات المعدلة المتاحة في الحسبان كلما سُنحت الفرصة سعياً منا لتقديم الصورة الأقرب للواقع، وفيما يلي سنقارن بين أهم البنود والمؤشرات المتوقعة لموازنة العام المالي 2016-2017 كما ورد في البيان المالي لموازنة العام المالي 2017-2018.

## أولاً: التقسيم الوظيفي للمصروفات<sup>1</sup>

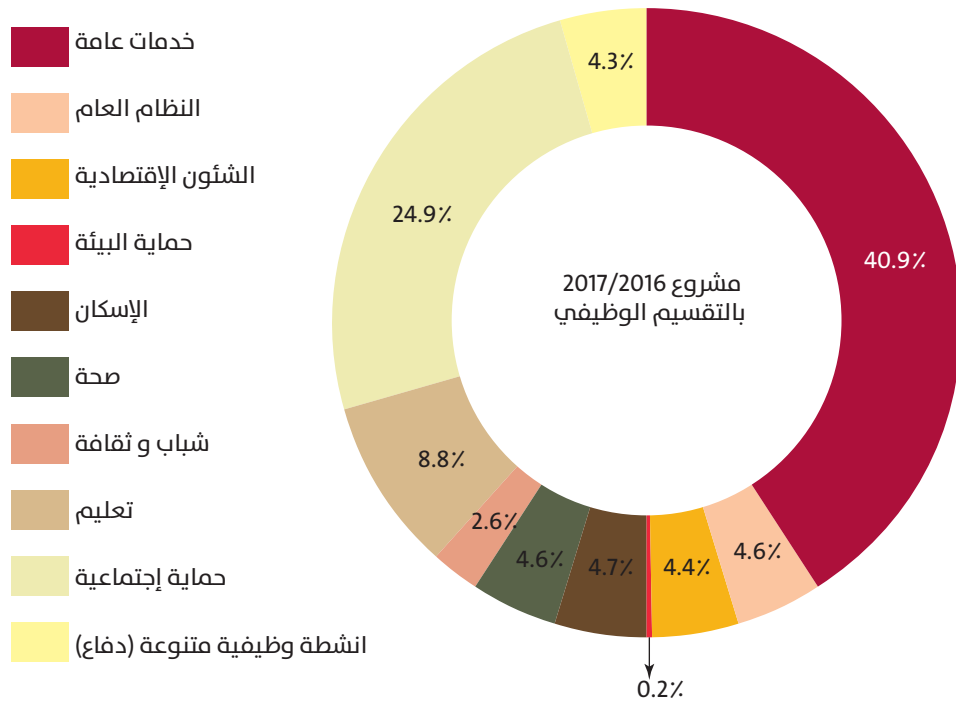
يعرض التقسيم الوظيفي للموازنة كعشرة قطاعات تغطي أذرع إنفاق الحكومة، ويأتي على قمة الهرم قطاع الخدمات العامة الذي يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والخدمات العامة بأعلى إنفاق حكومي حيث فاقت ميزانية القطاع 493 ملياراً في مشروع الموازنة المقترحة مستحوذاً على 40.92% من الموازنة، وهو واحد من أقل القطاعات تأثراً بالتضخم حيث أنه سجل نمواً إسمياً<sup>2</sup> يفوق 29.7% وانكماشاً حقيقياً يقدر بـ 1.33%. أما عن القطاع الوحيد الذي سجل نمواً حقيقياً، وهو قطاع الحماية الاجتماعية والذي حقق نمواً إسمياً يفوق الـ 60.4% عن منشور موازنة العام الماضي، ونمواً فعلياً يقدر بـ 22% وبالرغم من ذلك، فإن هذه الأرقام لا تحمل في طياتها ما نبغاه من توسع في مظلة الحماية الاجتماعية وتحسين منظومة الدعم، فإن الأغلبية العظمى لهذه الزيادة موجهة لدعم المنتجات البترولية (زيادة تفوق 75 مليار جنيه مصري) والسلع التموينية (زيادة تقرب 22 مليار جنيه مصري) ودعم الكهرباء (زيادة تفوق 2.5 مليار جنيه مصري) وهو ارتفاع تعويضي يظهر في المخصصات بالجنيه المصري ليحافظ على نفس نسب الدعم والأسعار الدولارية، فهو ببساطة تعويض عن انهيار القدرة الشرائية للجنيه المصري للسلع المدعومة المشتراة أو الداخل في إنتاجها مدخلات مشتراة في السوق الدولية. وإذا أخذنا في الحسبان أن الحكومة تعهدت بإلغاء دعم الطاقة تماماً في خلال الأعوام القليلة المقبلة، نرى أن هذه الزيادة الظاهرة سوف تختفي سريعاً، فهي ليست إلا تبطين لحظي ومكلف للأزمة قبل أن يدفع الشعب الثمن كاملاً مع الانكماش في تقديم الدعم.

أما بالنسبة للانكماش الحقيقي في مصروفات الموازنة، فقد شهدت المصروفات انكماشاً يقدر بـ 5.89% مقابل نمواً إسمياً 23.7% وبخلاف بند الحماية الاجتماعية فقد انكششت مصروفات كل الأبواب، وتراوح الانكماش في الأبواب الخدمية (تعليم، صحة، إسكان، شباب، حماية بيئية) ما بين 14.64% في باب الصحة لأكثر من 45% في باب الإسكان. هذا الانكماش الحقيقي في المصروفات يوضح لنا الأثر الحقيقي للسياسات التقشفية المتبعة وما سيكون لها من أثر بارز على حياة المصريين، فقد شهدت بنود مثل دعم الصناعات، دعم تنمية الصعيد، ودعم معاش الطفل انكماشاً حقيقياً يفوق الـ 31.4%، بينما انخفض الدعم الحقيقي للتأمين الصحي والأدوية بأكثر من 21.5%، كما تم إلغاء دعم إسكان محدودي الدخل تماماً والذي طُبّق منذ أول موازنة لحكومات السيسي<sup>3</sup>.

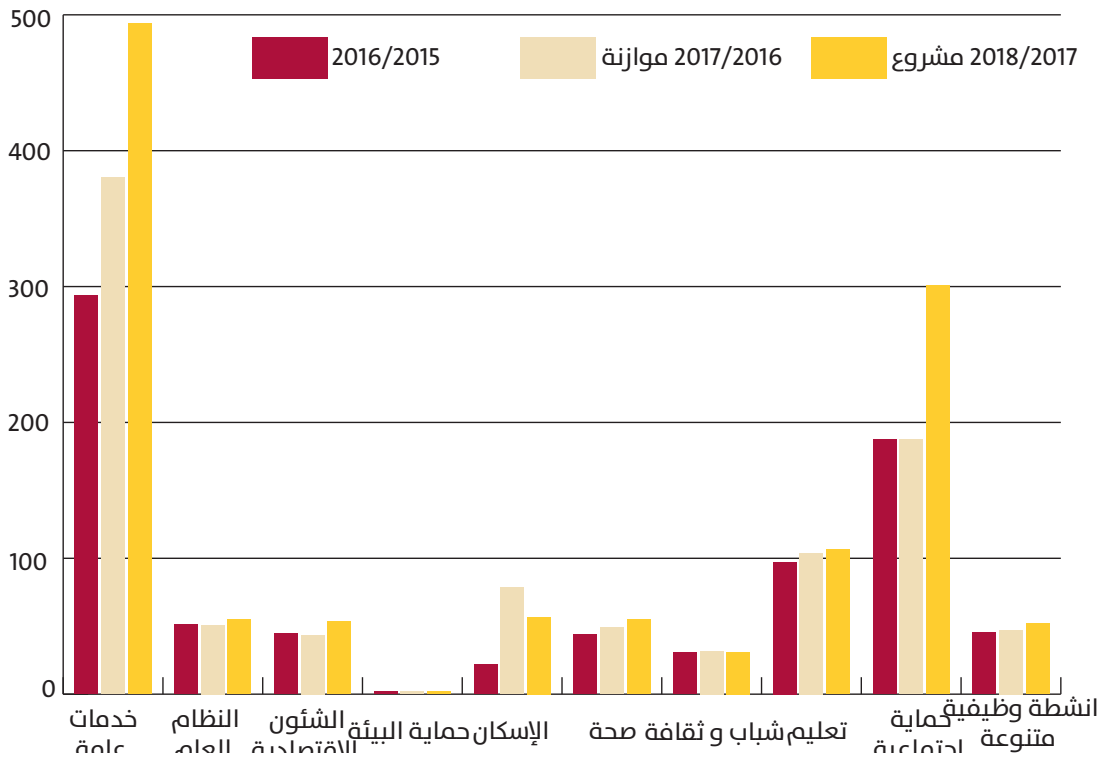
1 لأغراض حساب النمو الحقيقي تم استخدام الرقم العام لأسعار المستهلكين أبريل 2017 الرقم السنوي من موقع البنك المركزي وهو 31.464.

2 النمو الأسمي هو النمو بغير حساب تأثير التضخم. فهو لا يعكس القدرة الشرائية للنمو والانكماش على جودة توفير الخدمات مقارنة بالعام الماضي.

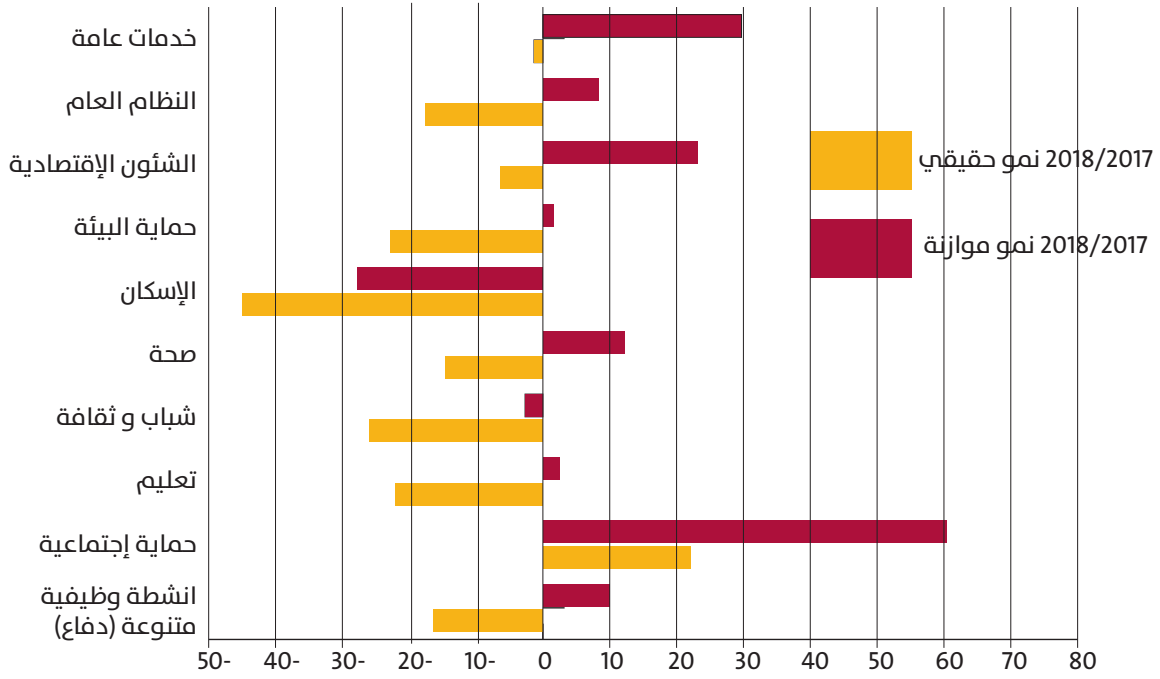
3 لم تتطرق الحكومة في البيان المالي لتسبب هذا التغير المفاجئ، ولا حتى بربطه بمشاريع الإسكان الأخرى كمشروع المليون وحدة.



المقارنة بين الموازنة والمتوقع ومشروع الموازنة- وظيفي



مقارنة بين نسب النمو فى الموازنة المعتمدة والحقيقية بعام 2017\18التقسيم الوظيفى



## ثانياً: التقسيم الاقتصادي للمصروفات<sup>4</sup>

يقدم التقسيم الاقتصادي أوجه الصرف في الاستخدامات من حيث الهدف الاقتصادي منها، مقسمة إلى ثمانية أجزاء وهي:

- 1- الأجور وتعويضات العاملين. 2- شراء السلع والخدمات. 3- الفوائد. 4- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. 5- مصروفات أخرى. 6- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). 7- حيازة الأصول المالية. 8- سداد القروض. هذا ويتم جمع البنود الستة الأولى تحت مسمى المصروفات، وهو ما نتناوله في هذا القسم. فإذا قسنا التغيرات في التقسيم الاقتصادي للموازنة المقترحة، نجد أن المصروفات في المجمع زادت بنسبة 21.28% عن العام الماضي لتصل إلى 1206.03 مليار جنيه مصري بالمقارنة ب 994.41 المتوقعة للعام المالي 2016-2017، وبمراجعة التضخم تكون قد شهدت انكماشاً يقدر بـ 7.75%.

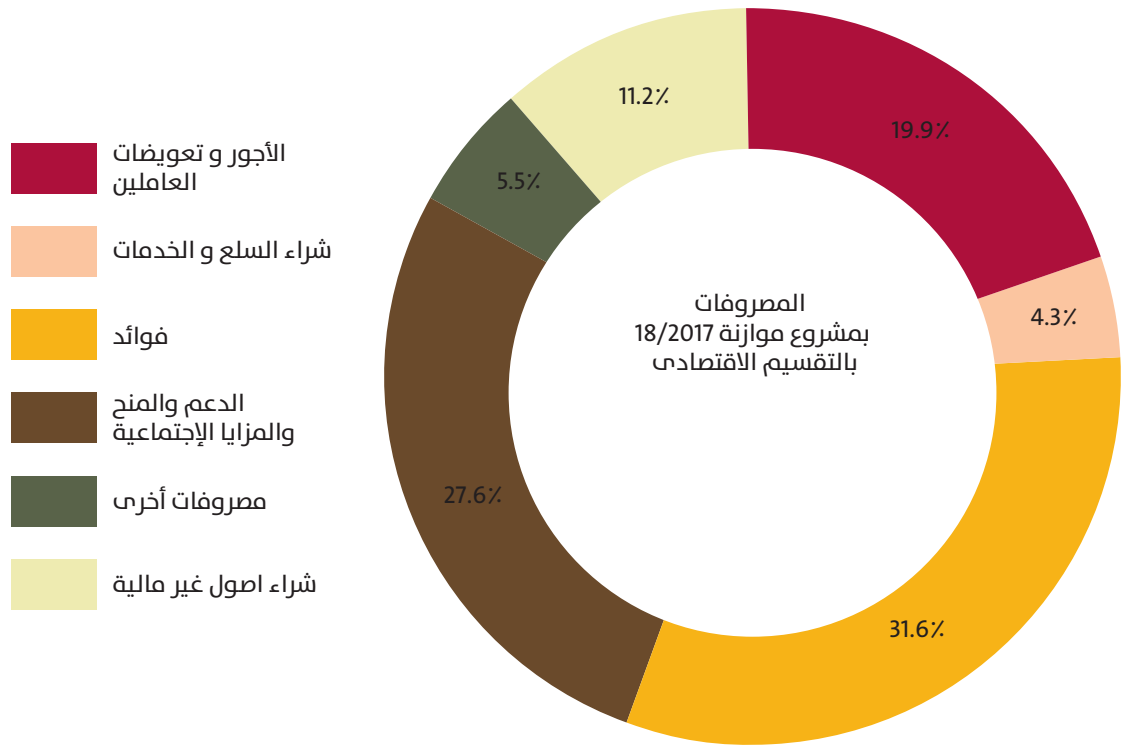
وتظهر أكبر زيادة في بند شراء الأصول غير المالية للعام الثاني على التوالي، الذي تزايد من 90.93 مليار جنيه في العام الماضي إلى 135.43 مليار جنيه في الموازنة المقترحة وهي زيادة تقدر بما يفوق 48.9% وتحقق معدلاً حقيقياً للنمو في إنفاق الحكومة على الاستثمارات يتخطى 13.2%، في استكمال لتركيز الحكومة على الاستثمارات الذي شرعت فيه، العام الماضي.

أما أكبر البنود حجماً، هو بند الفوائد الذي يمتص قرابة 31.6% من المصروفات مرتفعاً بأكثر من 25.3% ومحققاً انكماشاً حقيقياً يقدر بقرابة 4.6%، وتأتي أغلب هذه الزيادة من الفوائد على أذون وسندات الخزانة العامة، واللذان يشكلان -مجتمعان- أكثر من 249 مليار جنيه مصري، أي أكثر من 65.39% من إجمالي الفوائد المدفوعة، حيث ارتفعت فاتورتاهما بـ 79.17% و 23.56% بالتوالي، وهو ارتفاع سيتزايد متسارعاً طالما استمرت الحكومة في رفع سعر الفائدة، لتدفع الحكومة فعلياً -وإن كان من المال العام- ثمن فشل إدارة أزمة التضخم. هذا ويظل تضخم الفوائد الخارجية الأكثر تهديداً، فالزيادة التي فاقت 233% في عام واحد تنذر بأن الحكومة قد اتخذت من الاستدانة حلاً لتمويل احتياطات النقد الأجنبي، وقرب أوان نضج هذه الديون ينذرنا بأن هذا الرقم سينتفخ أكثر فأكثر، خصوصاً وأن هذه الديون مقيدة بالعملة الأجنبية التي لازال الجنيه منها راسماً أمامها، ولا نجد في الخطة الاقتصادية للحكومة المصرية سبلاً لخروج الجنيه المصري من أزيمته.

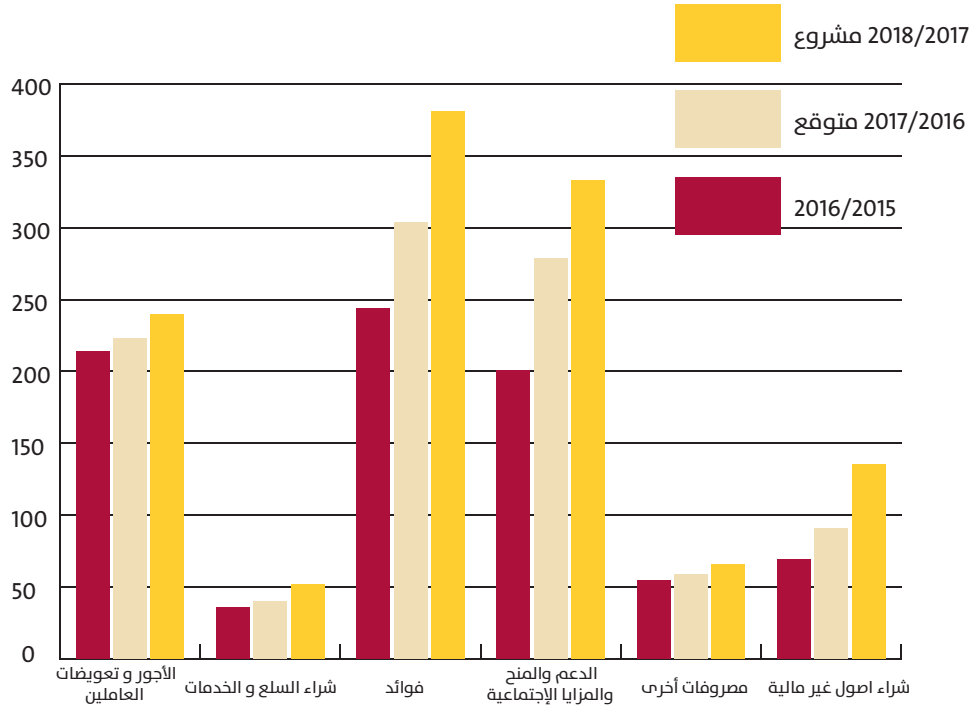
يجدر بالذكر أن الزيادة في الفوائد على الديون<sup>5</sup> امتصت أكثر من 36.4% من الزيادة في إجمالي المصروفات هذا العام، وأكثر من 45% في العام الماضي و 53.5% في العام قبله، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة على مر الأعوام الثلاثة الماضية، إلا أنها لازالت مرتفعة للغاية، والزيادة متوقعة في العام القادم في ظل نضج الديون الجديدة وارتفاع نسب الفائدة، فحتى ما أقدمنا عليه من تقدم و لو بسيط سيذهب جراً الرياح.

4 عند الإشارة للعام المالي 2015-2016 في هذا الفصل فالإشارة للمتوقع الوارد في البيان المالي وليس المذكور في الموازنة المعتمدة للعام نفسه.

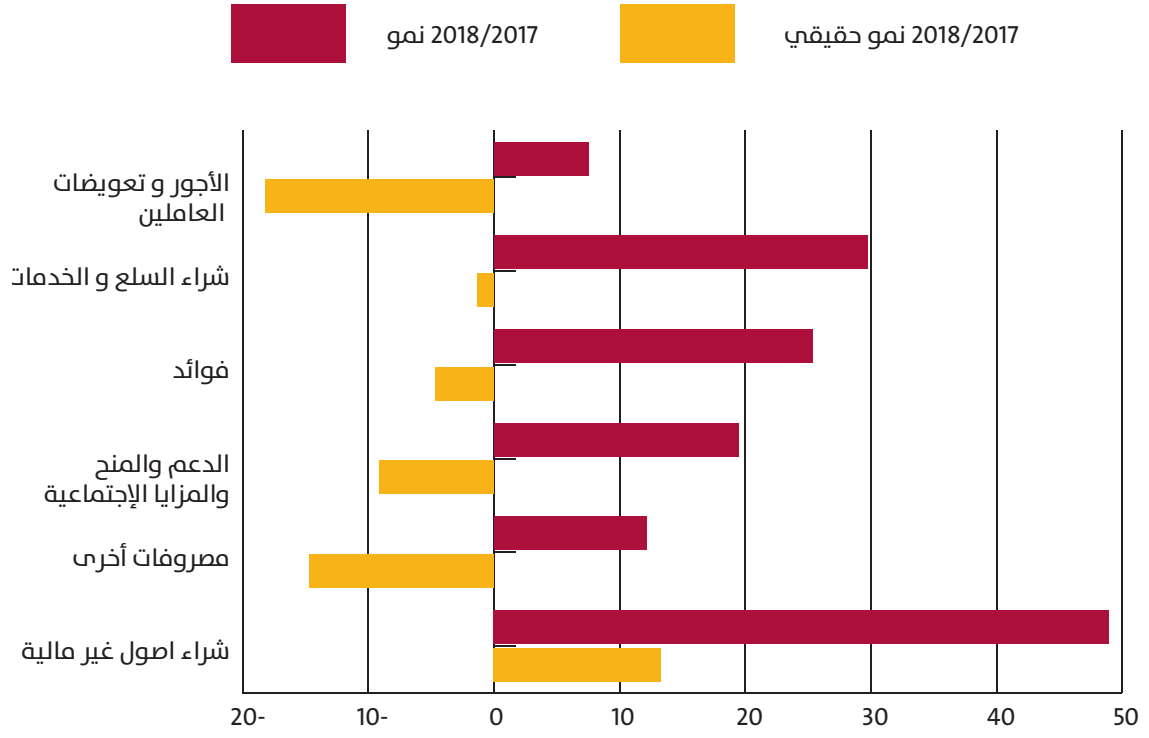
5 عند ذكر الديون بدون محدد (خارجي/داخلي) فإننا نعبر عن الديون إجمالاً داخلية و خارجية.



المصروفات من موازنة 16/2015 إلى مقترح 18/2017 (اقتصادي)

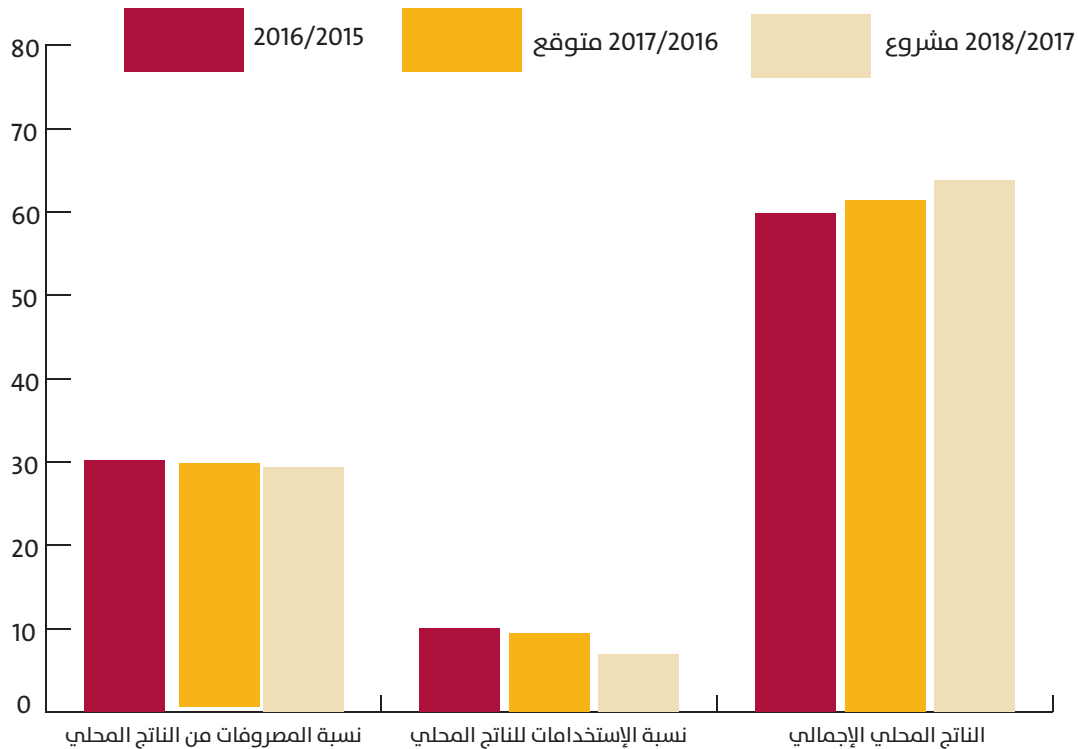


نسب النمو المتوقع في 18/2017 مقابل النمو الحقيقي للمتوقع



أما بالنسبة للأجور، فقد ازدادت بمقدار 16.8 مليار جنيه لتصل إلى 239.56 مليار جنيه مصري، بزيادة تقدر بـ 7.55% ولكن بعد قياس معدل التضخم نجد أن فاتورة الأجور قد سجلت انكماشاً يقدر بنسبة 18.19%، وهو ما ينذر بانخفاض شديد في القدرة الشرائية للعاملين بمؤسسات الدولة، دافعاً بكثير منهم تحت خط الفقر ومعززا لأسباب الركود الاقتصادي في ظل إضعاف القدرة الاستهلاكية لإحدى أكبر الشرائح المستهلكة في مصر. وبالرغم من الزيادة الإسمية التي تفوق 54 مليار، فإن بند الدعم أيضاً قد سجل انكماشاً حقيقياً بنسبة 4.63% وتوجه أغلب ميزانية هذا الباب (89.6%) وظيفياً لباب الحماية الاجتماعية السابق مناقشته في التقسيم الوظيفي. ويأتي انخفاض فاتورتي الدعم والأجور استكمالاً لسياسة الحكومة في خفض العجز على حساب الأجور والدعم في إطار السياسات النيوليبرالية التي تتبناها الحكومة، والتي ألزمت نفسها بها في مقابل حزمة مساعدات المؤسسات المالية الدولية لتخفيض الإنفاق الحكومي الفعلي عن طريق عدم مجاراة التضخم والتركيز على القيمة الإسمية للمخصصات بدلاً من قدرتها الفعلية على تلبية الخدمات المبتغاه.

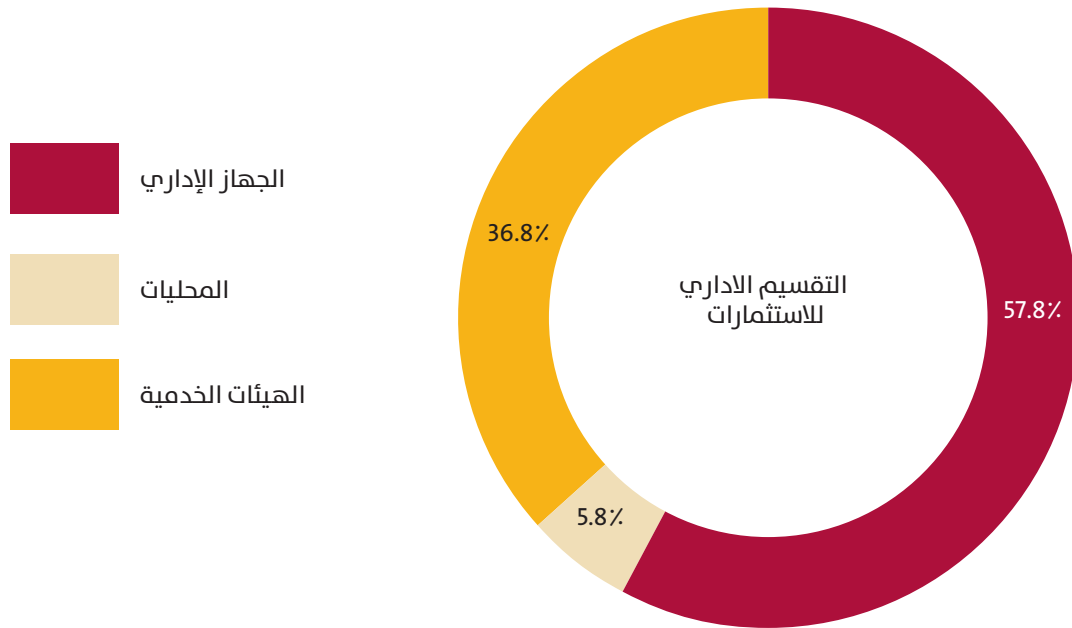
المصرفات و الاستخدامات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

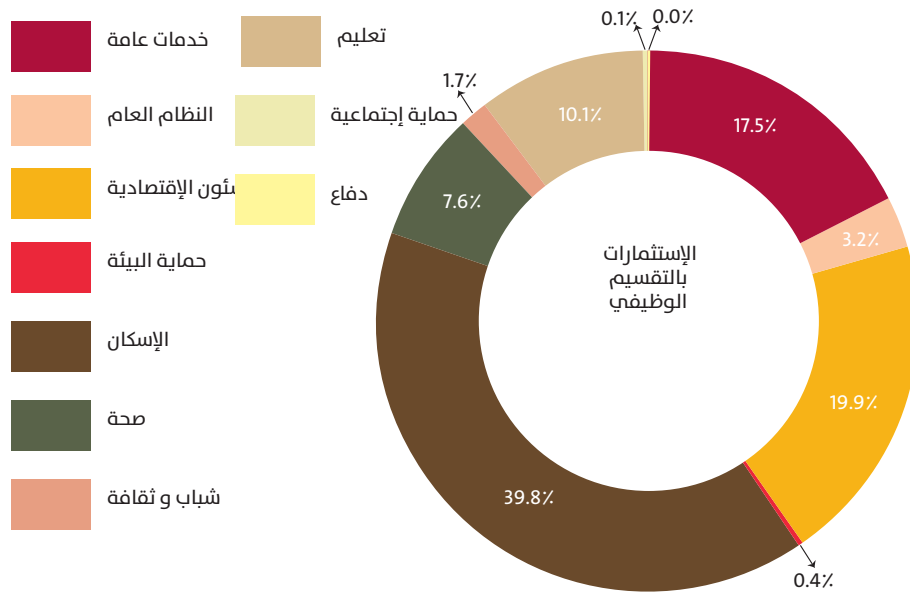


## شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات):

استمرت الحكومة أيضاً في خطة تمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة التي بدأتها العام الماضي، وهي إحدى الاتجاهات القليلة في الموازنة التي تلقى استحساناً واسعاً من مختلف القوى لما لها من دور في دفع النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية المتهالكة في ربوع الجمهورية، ولم تأت الموازنة الجديدة بأية تعديلات جذرية، حيث استمر توزيع المخصصات على الأفرع الوظيفية المختلفة على نفس نمط العام الماضي. وتأتي الزيادة الواسعة في مخصصات الاستثمار مفاجئة، إذا وجدنا أن الأرقام المعدلة الواردة في هذا البيان أوضحت أن الإنفاق الفعلي على الاستثمارات أقل من المدرج بموازنة العام الماضي بأكثر من 16 مليار جنيه مصري. ولم يشرح البيان الحالي لم تراجع الحكومة عن صرف أكثر من 45% من الزيادة المقررة في العام الماضي،

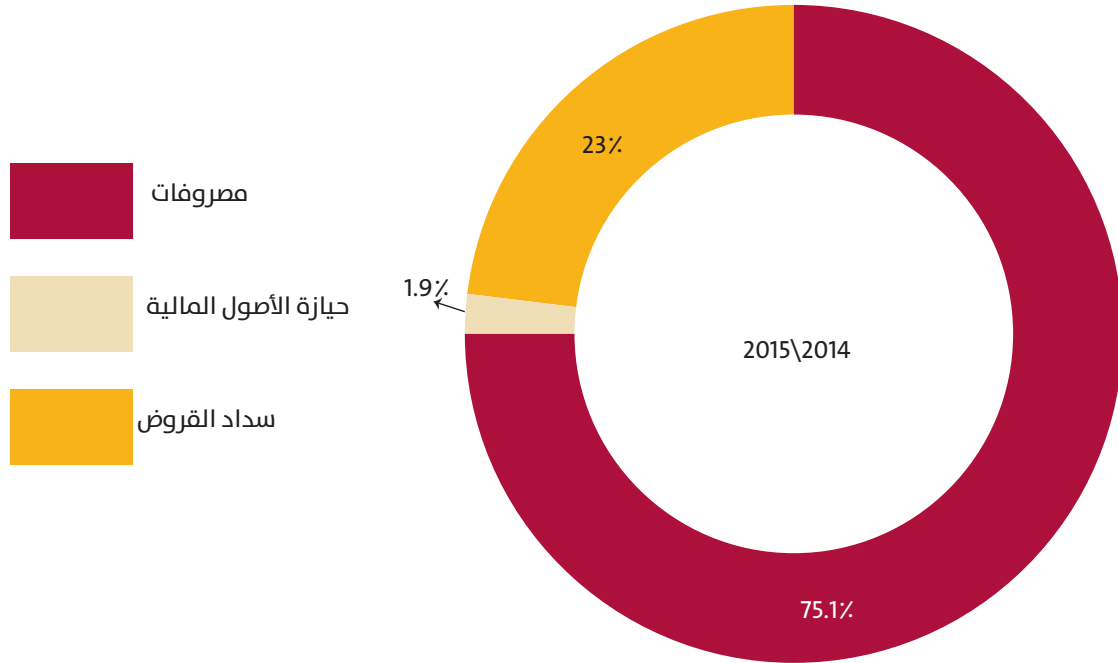
وهل يكون مصيرها نفس مصير زيادة مخصصات العام الحالي؟

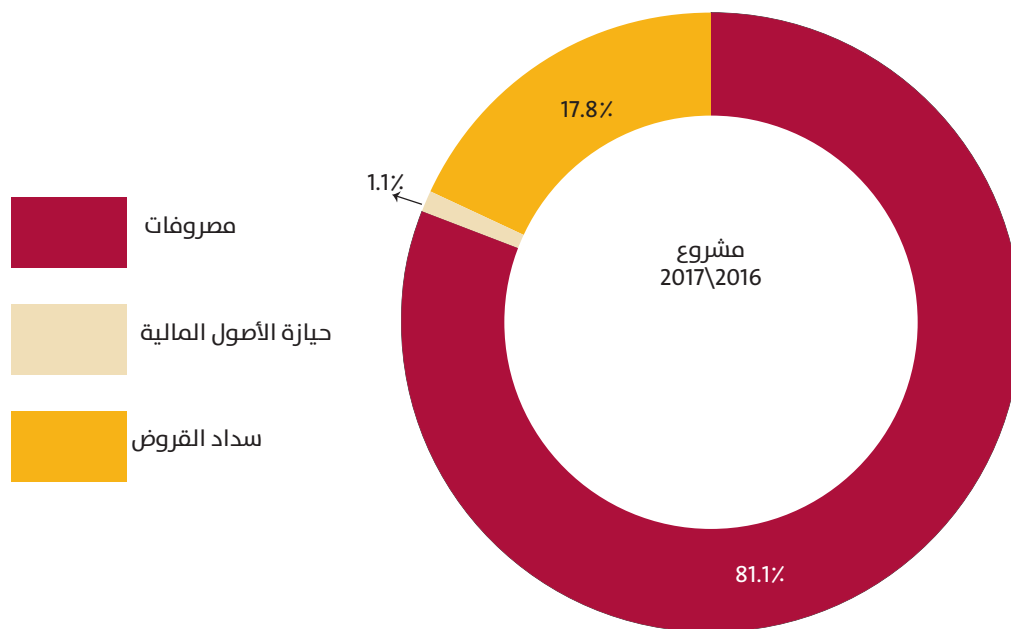
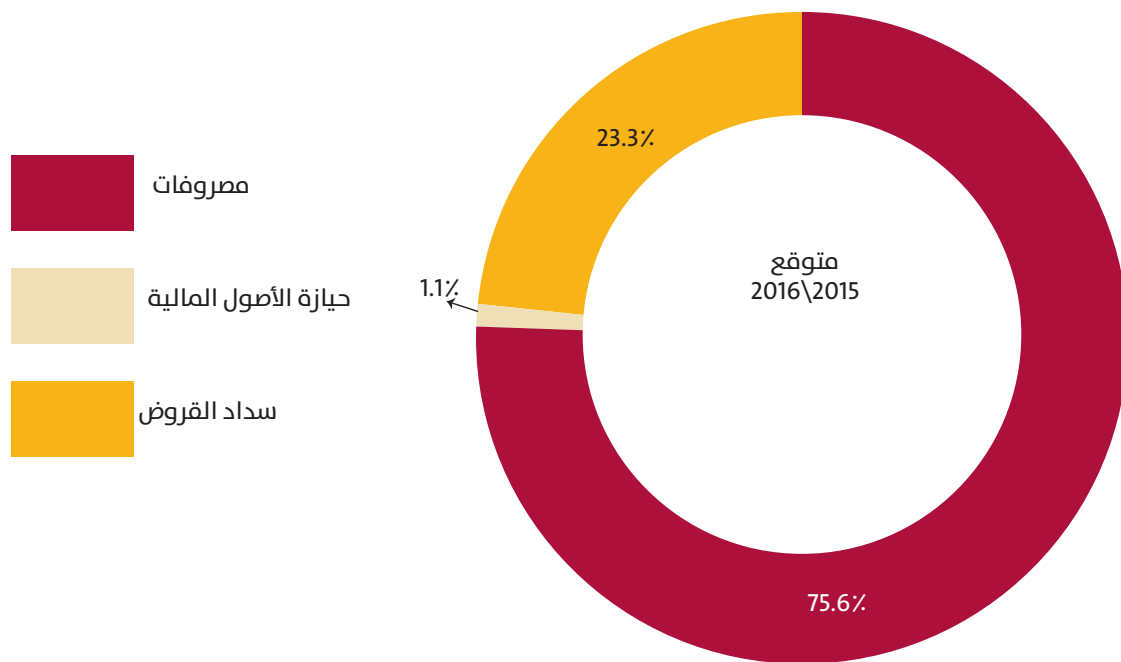




## ثالثاً: الصورة العامة للاستخدامات

وبعد استعراض أهم ما ورد في بنود المصروفات وما طرأ عليها من تغييرات، وجب علينا الإشارة الي أن المصروفات وحدها لا تغطي الإنفاق الحكومي كله حيث لا تتضمن بندي: حيازة الأصول المالية وسداد القروض. ويعتبر بند سداد القروض ثالث أكبر بنود الموازنة على الإطلاق، حيث يقدر بما يفوق 265.39 مليار جنيه مصري، وبالرغم من أن هذا يشكل زيادة تفوق 9 مليار جنيه عن المقدر في موازنة العام الماضي، إلا أنه انخفاض بأكثر من 40 مليار جنيه عن المتوقع الوارد في بيان الموازنة الحالية. وبرغم أن البيان لم يتطرق لشرح هذه المفارقة، إلا أنه يرجح أن هذا الانتفاخ المفاجئ في بند سداد الديون في العام الماضي كان بسبب تغير سعر صرف الدولار وأثره على تكلفة سداد القروض الخارجية. هذا ويشكل بندا خدمة الديون المتمثلين في الفوائد وسداد القروض مجتمعان 43.44% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهي نسبة كارثية تعبر عن مدى تفاقم أزمة الديون التي تمتص موارد الحكومة أولاً بأول وتهدد النمو الاقتصادي للبلاد و تؤثر بالسلب على السياسات الحكومية التي تصبح مرهونة بدينها، ويهدد استقرار اقتصادها الكلي، مما يجعلها أشد تأثراً بالأزمات.

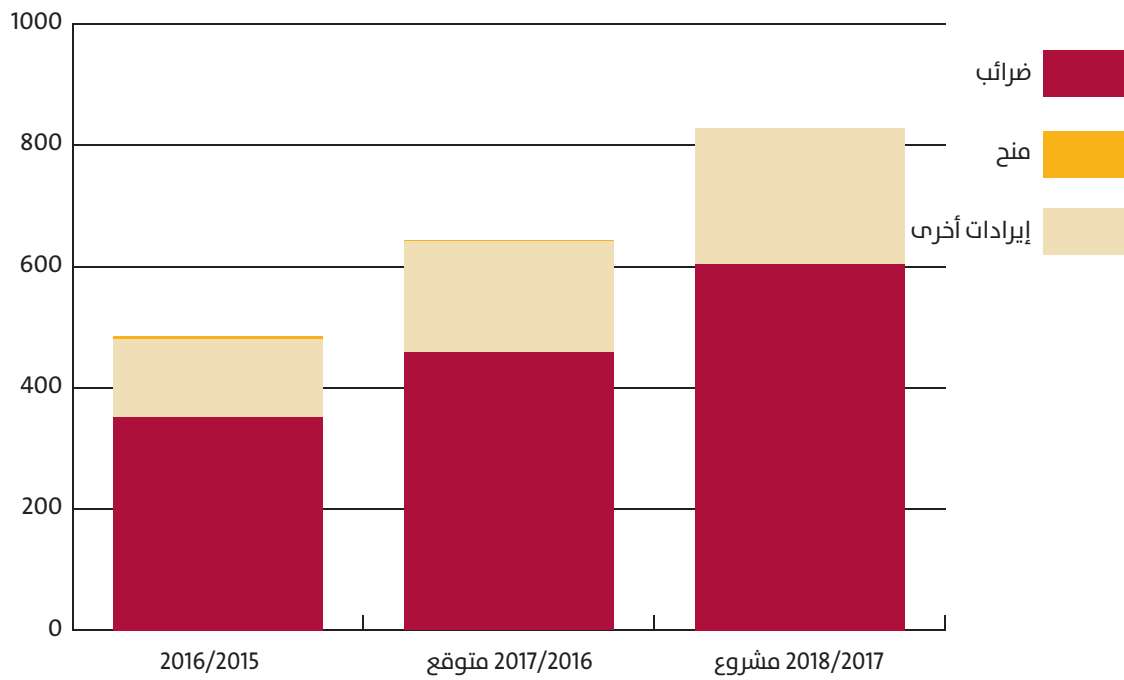




## رابعًا: التقسيم الاقتصادي للإيرادات<sup>6</sup>

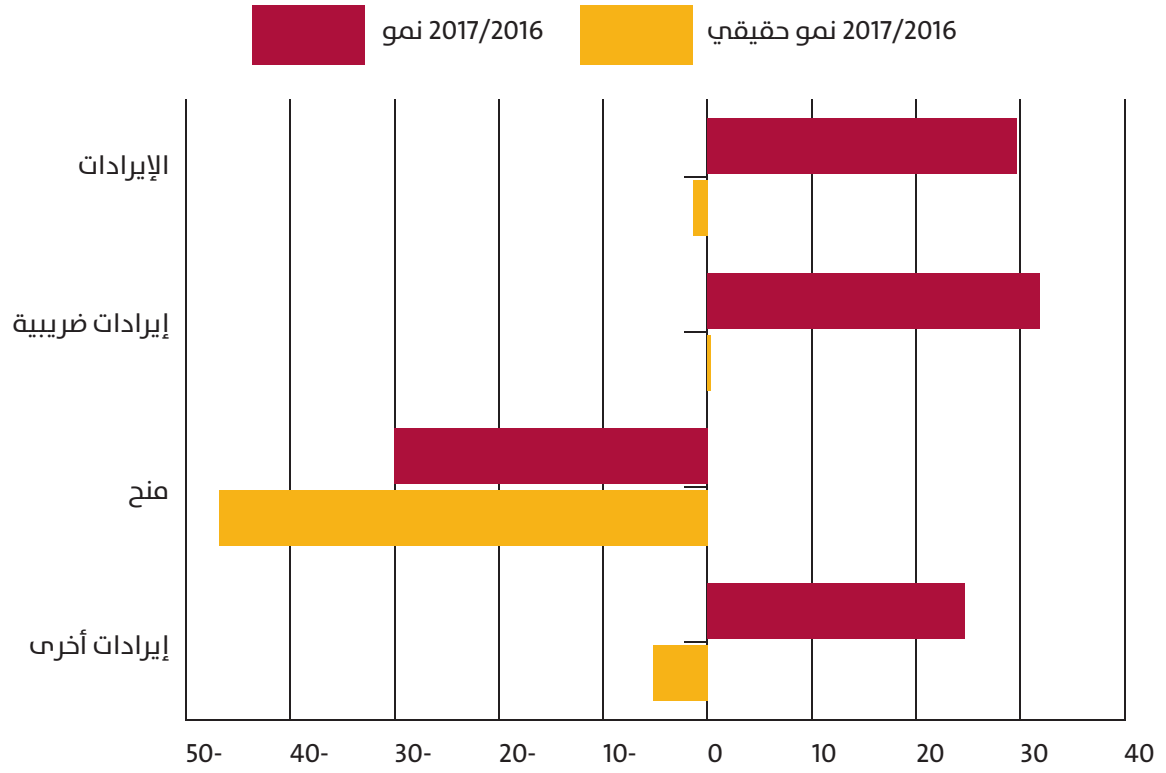
بلغت إيرادات الموازنة العامة في مشروع عام 2017-2018 834.6 مليار جنيه مصري بزيادة تفوق 190 مليار جنيه عن المتوقع للعام الماضي الذي بلغ 643.8 مليارًا، ويمثل هذا نموًا يقدر بـ 29.63%، ولكن هذه الزيادة المحمودة في الإيرادات التهم أثرها معدلات التضخم المرعبة لتتحول هذه الزيادة لانكماش يقدر 1.39%.

التوزيع الاقتصادي للإيرادات بين موازنة 15/2014،  
والمتوقع بموازنة 106/2015 ومشروع 17/2016



6 عند الإشارة للعام المالي 2017-2016 في هذا الفصل فالإشارة للمتوقع الوارد في البيان المالي وليس المذكور في الموازنة المعتمدة للعام نفسه إلا في حال ذكر خلاف ذلك.

المقارنة بين معدلي النمو والنمو الحقيقي للإيرادات بالعام 17/2016



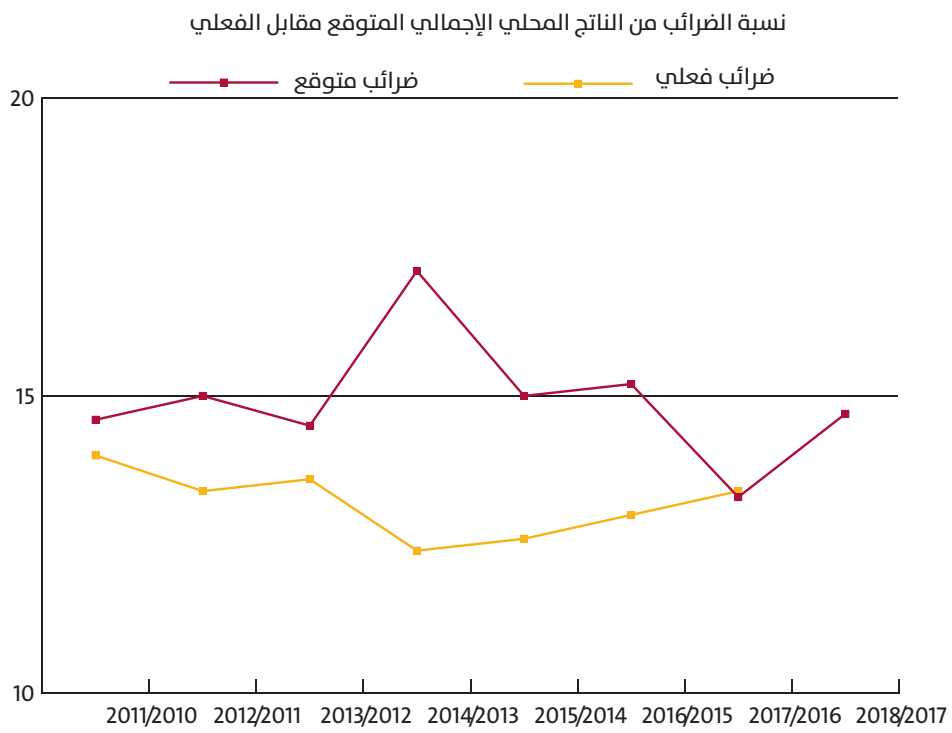
## الإيرادات الضريبية:

ويأتي ما يفوق 72.36% من هذه الزيادة من بند الإيرادات الضريبية الذي شهد زيادة تقدر بـ 145.87 مليار جنيه مصري بنسبة 31.85%، وهي زيادة تقارب الاختفاء بعد أثر التضخم حيث تتضاءل لحوالي 0.29%.

قراءة ثلثا هذه الزيادة من الضرائب غير المباشرة على أعقاب تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي زادت نسبة تعريفاتها بـ 1% في العام المالي الحالي إلى 14%، وهي ضريبة رجعية تنافي مبادئ العدالة الضريبية لما تضعه من عبء غير متناسق على المستهلكين الأكثر فقراً، ويضاف إلى ذلك أنها ضريبة استهلاكية ساهمت في أزمة التضخم رغم أن الحكومة وعدت مراراً وتكراراً أنها ستتلافى هذا الأثر، كما أن التوسع في الضرائب الاستهلاكية له أثر عكسي على مؤشرات الاستهلاك، مما يضعف النمو الاقتصادي في الاقتصادات المدفوعة بالاستهلاك الشخصي النهائي كما يحدث في مصر، فتخسر الدولة باليمنى ما أخذته باليسرى. أما الثلث الثالث فيأتي أغلبه من المؤسسات التي انتفخ دخلها وضرائبها نتيجة تعويم العملة مثل قناة السويس وهيئة البترول وشركائها.

يجب في العموم النظر إلى توقعات الحكومة المتفائلة وخاصة في مسألة الضرائب بعين الحذر، حيث نادراً ما تنجح الحكومة في تحصيل هدفها الضريبي. وبرغم أن الحكومة تتوقع تخطي الهدف لعام 2016-2017، إلا أن هذا التوقع مدفوع بفرق سعر صرف العملة التي ستكسبها بضعة مليارات في ضرائب شركات الأموال، وقناة السويس، وهيئة البترول والشريك الأجنبي والبنك المركزي، وتبقى قدرة الحكومة على تحصيل ما تنتويه للعام المالي 2017-2018 محل شك كبير. وتظل المشكلة الأكبر هي الجهد الضريبي<sup>7</sup> المنخفض للغاية في مصر، حيث تصل بالكاد إلى 13.4% (تتوقع الحكومة وصولها في العام المالي القادم لـ 14.7%) وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بباقي الدول حتى الواقع منها في تصنيف الدول ذات الدخل المتوسط المتدني الذي تنتمي له مصر، حيث يعتبر المتوسط المبتغى 26.4%.

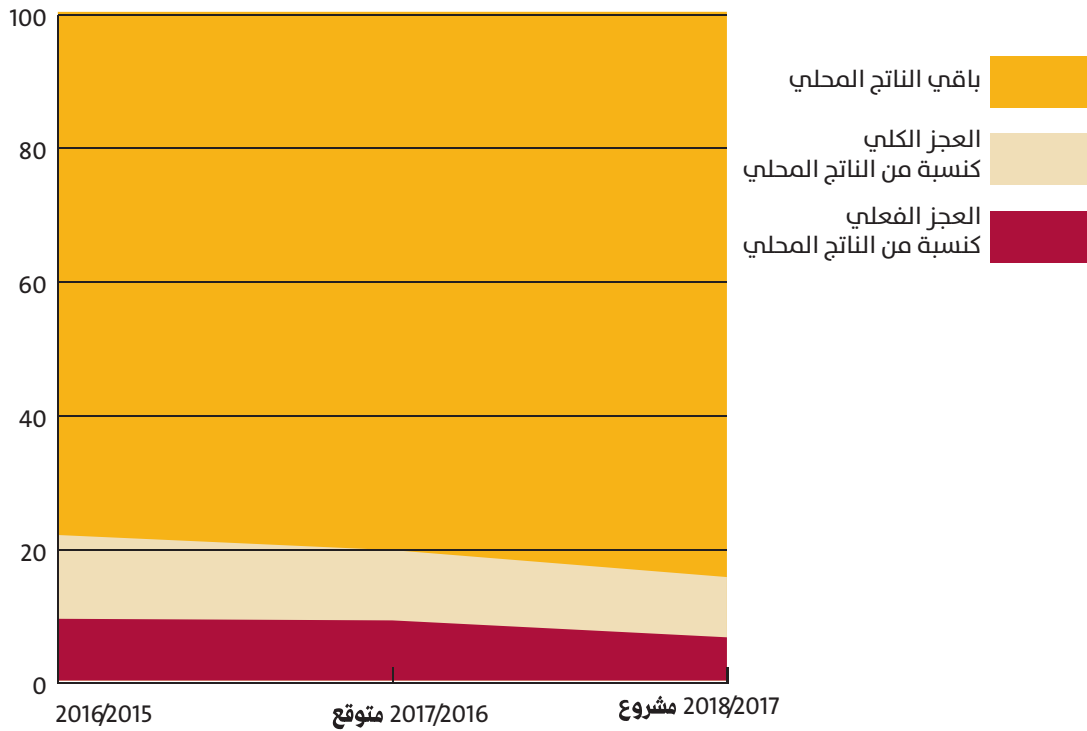
7 الجهد الضريبي هو نسبة الضرائب المجدية من قبل الدولة في العام المالي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم حيث يعبر عن قدرة و كفاءة الحكومة الجبائية و مدى كفاءة الحكومة في الاعتماد على مواردها الداخلية لتمويل احتياجات الدولة.



## خامسًا: العجز

العجز هو الفرق بين ما تنفقه الدولة وبين المتاح لها من موارد مالية، ويتم تمويله عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم، ويوجد عدة أنواع من العجز كل منها يعبر عن مدى قدرة الدولة على تمويل إنفاقها بشكل مختلف. ولأغراض شرح هذه الموازنة، تم اختيار نوعين من العجز، أولهما "العجز الكلي"، وهو الفرق بين أول سبعة أبواب في الاستخدامات وأول أربعة أبواب في الموارد، ويتخذ مؤشرًا على مدى قدرة موارد الدولة على تغطية أنشطتها المختلفة. وثانيهما "العجز الفعلي"، وهو العجز الكلي مضافًا إليه الباب الثامن من الاستخدامات وهو سداد القروض، ويستخدم كمؤشر لإجمالي احتياجات الدولة الحقيقية.

2014/15, 2015/2016 متوقع و2016/2017 مشروع



وبالرغم من تباهي الحكومة بتحقيق فائض أولي فإن الواقع يختلف، فالعجز الكلي لازال في تزايد، والتوقعات المعدلة الواردة في البيان تشير إلى زيادته في العام الماضي عن المدرج في الموازنة بأكثر من 40 مليار جنيه مصري، وفي حالة العجز الفعلي يرتفع هذا الرقم لـ 88.55 مليار جنيه مصري. وتظل أكبر أزمة تواجه الموازنة العامة هي العجز التمويلي الدائم الذي يرهن مستقبلنا بحاضرنا، ويؤدي لتوليد كرة ثلج من الديون التي تتزايد عامًا بعد عام، والتي بدورها تزيد من عبء خدمة الديون على الموازنة مما يزيد من العجز ثانية، وهو ما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة لصدمات، ويبعد المستثمرين عن السوق المصري، ولا يجذب إليه إلا الدائنين

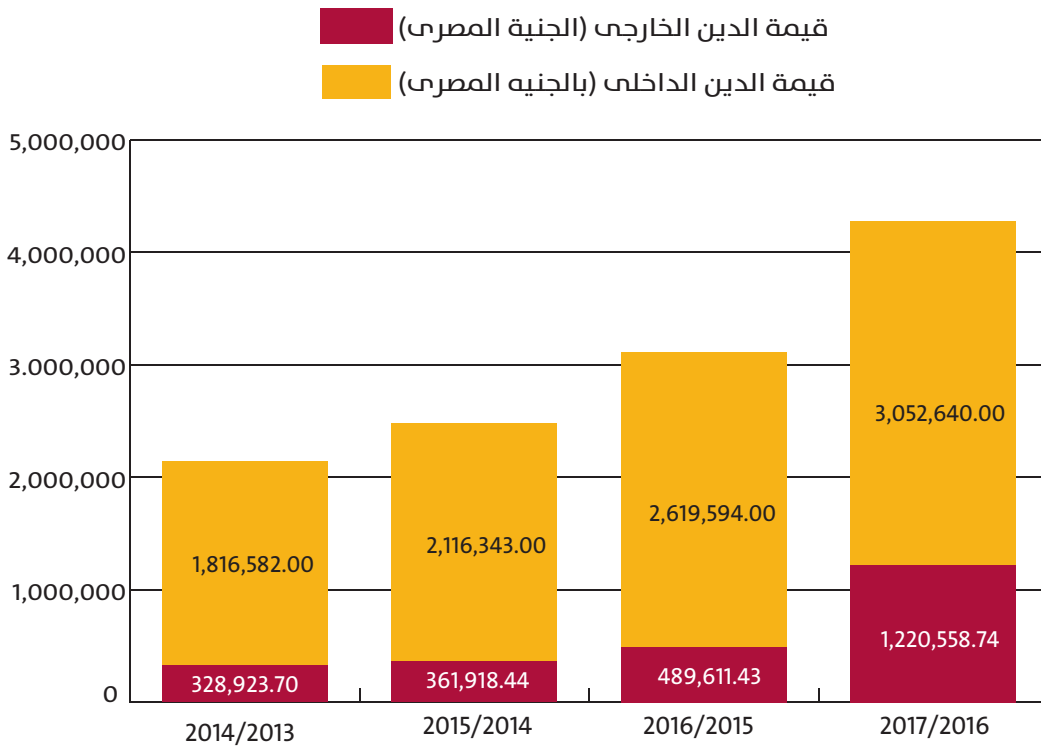
الضواري حيث يخاف الباقيين مما قد يتسببه هذا العجز المخيف. أما في مجال التصنيف الائتماني، فمصر لازالت في أسفل حزمة المضاربة الشديدة (ب-/ب3) ويتهددها الهبوط إلى حزمة المخاطرة الشديدة خاصة إذا أدت الأزمة لأي تعثر في سداد خدمات الديون المتزايدة، مما قد يؤدي لحجوم المستثمرين عن الاستثمار في الاقتصاد المصري، ومما يصعب عملية الاستدانة أكثر وأكثر.

## سادساً: الدين العام

لم يتم إلقاء الضوء علي الدين العام بالشكل الكافي، حيث لم يأخذ حقه من الذكر في البيان المالي، وتم زجه في أقل من صفحتين بلا أي توضيحات أو استفاضة في شرح الديون، خاصة مع أهميتها في دولة تعاني من أزمات تمويلية مثلنا «مصر».

ويقدر الدين الخارجي في البيان المالي بـ 471.9 مليار جنيه مصري، وهو يعبر عن الدين الخارجي الحكومي فقط (ولم يقدم البيان كيف تم حساب ذلك الرقم)، وليس الدين العام الخارجي وهو المقدر طبقاً لبيانات البنك المركزي في نشرة أبريل بما يفوق 67.32 مليار دولار بما يقارب التريليون ومائتين وعشرين مليار جنيه مصري<sup>8</sup>، والمهم أن البيان لم يقدم معلومات خاطئة ولكن

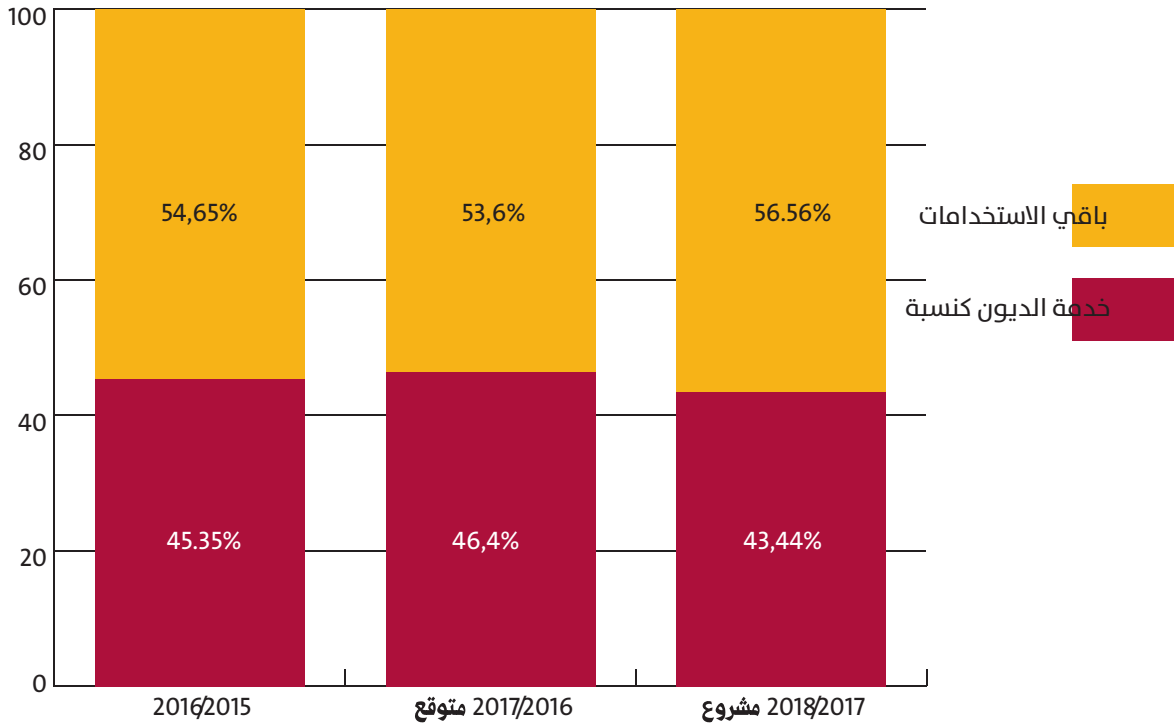
مقارنة زمنية بين قيمة الدين الداخلي والخارجي منذ 14/2013 وحتى 16/2015



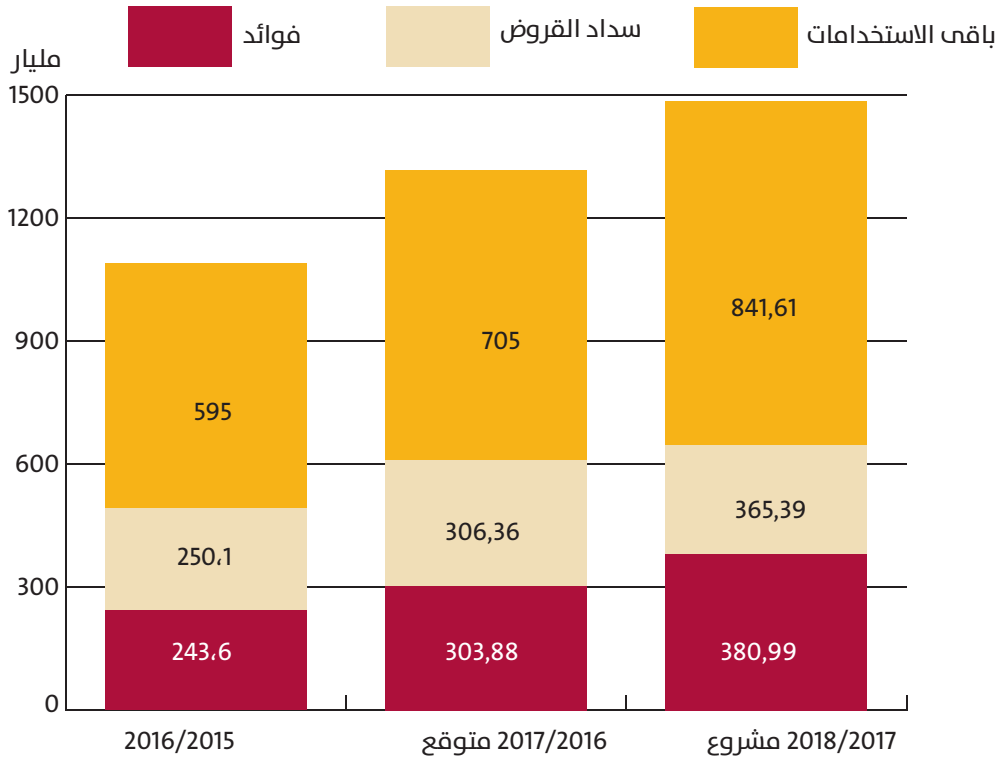
تغاضي عن ذكر المعلومة كاملة، ولكن هذا لن يغير من واقع أزمة الديون!<sup>9</sup>

8 قدرت القيمة بالجنيه المصري بناء على سعر صرف البنك المركزي للدولار المقدر بـ 18.13 جنيه مصري.  
9 جدير بالذكر أيضا وجود اختلافات بين تقديرات البيان للدين العام الداخلي والبيانات المقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية، ولكن حجم هذه الاختلافات صغير نسبيا وبافتراض النية الحسنة قد يرجع لتوقعات أو طرق حساب بينها اختلافات طفيفة.

خدمة الديون بالنسبة للإستخدامات



خدمة الديون كجزء من الاستخدامات



وكما تظهر حساباتنا المعتمدة على التقديرات المتفق عليها من نشرة البنك المركزي السابق ذكرها والبيانات الصادرة عن وزارة المالية، فإن معدل المديونية الحقيقي محتسباً على إجمالي الناتج المحلي المعدل لعام 2016-2017 تفوق 131%، وبافتراض ثبات المديونية وتحقيق معدل النمو المطروح في الموازنة (وهما هدفان ليس من المتوقع تحقيقهما) ستخف النسبة فقط لتتخطى 100%، وهي لاتزال نسبة مرتفعة جداً وتمتد آثارها السلبية لتغطي كافة المؤشرات والسياسات المالية والاقتصادية. وتظل أزمة العجز المرتبطة مباشرة بأزمة الديون هي أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري، خاصة وأن خدمة الديون تمثل أكثر من 43.4% من الإنفاق العام.

## خاتمة:

بعد استعراض أهم مكونات البيان المالي وأهم مؤشرات، نستطيع أن نرصد بعض النقاط الهامة. نستطيع أن نرى بوضوح أن الحكومة لم تفشل فقط في كبح جماح التضخم، بل ساهمت فيه مباشرة بالاستمرار في تطبيق حزمة سياسات لا تناسب الاقتصاد المصري ولا تراعي حاجات المواطن مثل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ورفع تعريفاتها. مما ساهم في استئراء التضخم الذي استقطع النمو في الموارد والاستخدامات ليقدم لنا موازنة تقشفية وانكماشية بامتياز. نرى هذا التقشف ساطعاً في بند الأجور، الذي واجه أسوأ انكماش حقيقي في بند المصروفات معبراً عن مدى تخلي الحكومة عن عاملها، بالذات الطبقات المهددة منهم، الذين تتوعدهم الموازنة التقشفية بالفقر والإفقار. كما أتى نزول الحكومة عن التشوهات التي ألحقها البرلمان بالمخصصات الدستورية وإدراجها في موازنة العام الحالي دليلاً على أن الحكومة غير مهتمة بتحقيق التنمية الحقيقية بقدر اهتمامها بتجنب المقاضاة أو النزول على رغبات المقرضين، فتدرك الحكومة للالتفاف على الدستور بهذا الشكل خير دليل على رؤية الحكومة للدستور كمجرد حبر على ورق تعلو الحكومة على نصوصه متى أعاقته أو عارضت سياستها. و يظل مثلث الأزمة: (الإيرادات، والعجز، والدين) حاضراً أقوى مما سبق بعد تأصل أزمة الديون في الاقتصاد المصري، لتصبح السمة المحددة للاقتصاد المصري في ظل الأزمة. وبرغم التحسن الطفيف في الإيرادات الضريبية، إلا أنها لازالت منخفضة للغاية، خاصة وأن هذا التحسن أتى على ظهر رفع الضرائب غير المباشرة، في اعتراف ضمني من الحكومة بعدم قدرتها على جباية الضرائب المباشرة المستحقة أو ترميم الهيكل الضريبي المتهتك.

قانون ضريبة القيمة المضافة، رفع الدعم عن المحروقات، تحجيم بنود الإنفاق على الأجور والدعم.. كل هذه القرارات أتت تجسيداً لانحيازات الحكومة التطبيقية، ورؤيتها للمجتمع المصري كما تريده، مجتمع ليس على الحكومة فيه أية التزامات وليس فيه للمواطن أية حقوق. كل هذه القرارات أيضاً جاءت نزولاً على إملاءات المقرضين<sup>10</sup> مذكراً بقول توماس سانكارا «من يطعمك، يحكمك». فالانبطاح أمام المقرضين، والاستسلام لبرامج اقتصادية تضر أكثر مما تنفع، وبيع مصلحة المواطن لمصلحة المستثمرين، لا يقل جثامة لأنه يأتي على أعقاب أزمة المديونية، فالديون نتيجة العجز، والعجز نتيجة الفشل الضريبي، والفشل الضريبي نتيجة لسياسات يملها علينا المقرضين، فلا فرار من هذه الأزمة أو الخروج منها إلا بكسر هذه الحلقة المفرغة، وبناء «هيكل ضريبي» كفاء وعادل يحقق ما نأمل من تنمية، ولا يرهن آمال مستقبلنا بفشل حاضرننا.

10 أو على الأقل هذا ما صرحت به الحكومة، بخلاف بعض التصريحات التي رمت بأن الحكومة هي من وضعت تلك الأهداف لنفسها

